التَّحْرِيرَاتُ عَلَى طَيِّبَةِ النَّشْرِ
بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالْاجْتِهَادِ

إِعْدادُ:

د. سامي محمد عبد الشكور

اَلْأُسْتَاذِ الْمُشَارِكِ بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنسَانِيَّةِ فِي جَامِعَةِ طَيْبَةَ

المقدمة

الحمد لله، الذي أنزل على عبده الكتاب، ووعد من تلاه وعمل به جزيل الثواب، أحمده حَمدَ مؤمنٍ، مُوقنٍ بيوم الحساب، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده، لا شريكَ له شهادةً سالمةً من الارتياب، القائل في كتابه المجيد: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1]، وأُصلِّي وأُسلِّم على نبينا محمد صلى الله عليه، وعلى آله وسلَّم، فضَّله ربه من الدرجات بالعليا، ومن المراتب بالعظمى، وخصَّه من درجات النبوة بالحظ الأجزل، ومن الأتباع، والأصحاب بالنصيب الأوفر، فأظهر به الدين، وأوضح به السبيل، وأكرمنا بتصديقه، وشرَّفنا باتباعه، صلّى الله عليه ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وسلَّم، أزكى صلواته، وأفضل سلامه، وأتمَّ تحياته، أما بعد:

فهذا بحث، أعانني الله، وفتح عليَّ فيه، فأحمده سبحانه، وتعالى فهو صاحب الفضل الأول والأوفر، يعين العبد، ويفتح عليه، إذا دعاه والتجأ إليه، أحببت أن أكشف فيه حقيقة علم التحريرات، الذي ما زال غامضاً على كثير من طلبة العِلم، مما جعل الكثير منهم يحجم عنه، أو القراءة به من طريق طيبة النشر؛ بسبب كثرة كُتب التحريرات، واختلاف مشاربها، وغموض مسائلها، واختلاف أصحابها بين آخذٍ، وتارك، ومُكثرٍ، ومُقِل، ومستوعبٍ ومقتصد، مما قد يؤذن بعد ذلك بالتساؤل كيف سيكون هذا الاضطراب بين المحررين عند الأداء فهل هذا من الرواية أو مما دخله الاجتهاد؟ ونحن نقرأ قول الحق تبارك

(١) الزمر: ٩

وتعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1]، وبإذن الله ستكون مناقشة هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أصالة عِلم التحريرات، وفيه مطلبان:

الأول: التعريف بعِلم التحريرات في اللغة والاصطلاح.

الثاني: نشأته، ومباحثه، والهدف منه.

المبحث الثاني: حقيقة عِلم التحريرات، وفيه مطلبان:

الأول: أقسام التحريرات، من حيث الرواية والاجتهاد.

الثاني: مدى تطبيق التحريرات.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

وسألتزم في هذا البحث بما تعارف عليه الباحثون في كتابة الرسائل العلمية، من توثيق، وضبط، وتخريج وفهارس، وتراجم للأعلام، وستكون ترجمة العَلَم في الموضع الأول فقط، وأما توثيق النصوص من الكتب فأذكر الكتب باسم الشهرة، سواء اقترن بصاحبه أم لا.

ملحوظة: كل ما نتعرض له من شواهد، وكتب للتحريرات ستكون من خلال كتب أقطاب المحررين الثلاثة: الشيخ الأزميري، والشيخ المنصوري، وخاتمتهم الشيخ المتولي، لأنَّ الناس لهم تبع، ثم نعطف عند الحاجة بالكتب الأخرى.

وبالله التوفيق

(١) الحِجر: ٩

المبحث الأول: التعريف بعلم التحريرات

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للتحريرات.

التحرير في اللغة:

جعلُ الشيء حُراً .... قال تعالى :﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾[١]

قال الشعبي[٢]: " مُحرَّراً، أي: مُخلَّصاً ... وحرَّرتُ القوم: أطلقتهم، وأعتقتهم عن أسر الحبس"[٣].

وتحرير الكتابة: إقامة حروفها، وإصلاح السقط[٤].

التحرير في الاصطلاح:

قال ابن الجزري[٥]: " رفع إيهام التركيب، بالعزو المحقق إلى كل واحد، جمع طرقاً بين الشرق والغرب"[٦].

وقال في موضعٍ آخر: " وفائدة ما عيناه، وفصَّلناه من الطرق، وذكرناه من الكتب، هو عدم التركيب؛ فإنها إذا ميّزت، وبيَّنت ارتفع ذلك "[٧].

---

(١) آل عمران: ٣٥.

(٢) عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي قار، رأى عليا رضي الله عنه، مات سنة ١٠٤هـ. السير ٢٦٩/٥.

(٣) مفردات الراغب: ١١١.

(٤) لسان العرب ٤ / ١٨٤.

(٥) محمد بن محمد بن محمد الجزري، خاتمة المحققين، مات سنة ٨٣٣هـ. غاية النهاية ٢٤٧/٢.

(٦) النشر ١/ ٥٦.

(٧) المصدر السابق ١/ ١٩١.

وقال الشيخ الأزميري[(١)]: " التدقيق في القراءات، وتقويمها، والعمل على تمييز كل رواية على حدة من طرقها الصحيحة، وعدم خلط رواية بأخرى"[(٢)].

وقال الشيخ المتولي[(٣)]: " تخليص الأوجه من التركيب "[(٤)].

ويرى الباحث أنَّ عِلم التحريرات من حيث طبيعته هو: " عِلمٌ يبحث في طرق، ومرويات الإمام ابن الجزري ونصوصه، وأقواله، وتصحيحه، وتضعيفه في كتبه: النشر، والتحبير، وطيبة النشر، والتقريب، ومقابلة تلك المرويات، والطرق بأصولها الآخذة عنها، لبيان ما ينبغي فعله حينها، من تقييد وإطلاقٍ، وتركٍ، وأخذٍ، وإعمالٍ وإهمالٍ، وزيادةٍ ونقصٍ للأوجه المحررة، عند اختلاف الأصلين.

(١) هو مصطفى بن عبدالرحمن الأزميري، معجم المؤلفين ٨٦٩/٣.

(٢) عمدة العرفان ص: ٣٠.

(٣) هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان، توفي سنة ١٣١٣هـ، الإمام المتولي، ص: ٨٥.

(٤) الروض النضير ص: ١١٢.

المطلب الثاني: نشأة علم التحريرات، ومباحثه، وأهدافه

اجتهد علماء الأمة، منذ عصر النبوة المطهرة، على توثيق العِلم الشرعي، وأفنوا أعمارهم في طلبه، وتدوينه، والمحافظة عليه، حتى وصل إلينا كما تلقوه عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلَّم، لا تشوبه شائبة، ومن تلك العلوم عِلم القراءات، فتلقوها مشافهةً كابراً عن كابرٍ فحفظوها في صدورهم، ووثَّقوها في سطور مؤلفاتهم بأسانيدَ صحيحة عالية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ورد عنه صلى الله عليه وسلم قوله: " إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعةَ أحرفٍ"(١).

وقوله صلى الله عليه وسلم:" ليقرأ كل إنسان كما علم، كل حسن جميل"(٢).

وما أثر عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه " اتبعوا ولا تبدعوا، فقد كفيتم "(٣).

فكان شغلهم الشاغل توثيق القراءات، وتمحيصها، والتنبيه على الشاذ منها، والفاذ، والموضوع، والمكذوب، حتى خلصت إلينا صحيحة سليمة مُسندة إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وعلى ضوء ما سبق، ولكي نتعرَّفَ على نشأة عِلم التحريرات لابُدَّ لنا أن نُناقش في مسألتنا هذه اعتبارين:

الأول: إن كان المقصود من عِلم التحريرات، هو التعيين، والتفصيل للمرويات، وبيان الخلاف بين الرواة، وبيان الطرق، وبيان ما أشكل، والتنبيه

(١) صحيح مسلم، باب صلاة المسافرين، ١٨٩٦.

(٢) رواه ابن جرير الطبري بسنده عن زيد بن أرقم، جامع البيان ١/ ٢٦.

(٣) رواه ابن مجاهد بسنده عنه، كتاب السبعة، ص: ٤٦.

على الصحيح، والشاذ، وما انفردَ به منفرد منهم، تحريراً، وتصحيحاً وتضعيفاً، وبيان الواهم منهم، والساهي، إلى غير ذلك من تحقيق النصوص، والروايات، والجرح، والتعديل، فإذا كان ذلك كذلك هو المقصود من كلمة "التحريرات" فإن هذا هو ما كان عليه علماء الأمة، مُذ تلقوه من الهادي البشير صلى الله عليه وسلم الذين وصلت إليهم تلك الروايات، فكانت متضمنة كتبهم منذ عصر التدوين، إلى خاتمتهم الإمام ابن الجزري، فهذا لهم، وليس لأحدٍ بعدهم، لانحصار الروايات فيهم، ومعرفتهم بنقد الآثار.

وأما إن كان عِلم التحريرات هو ذلك العِلم الذي قام على كتب الإمام ابن الجزري، ومروياته وأصوله الآخذة عنها، والاجتهاد، وإعمال الفكر في مقابلة تلك الأصول بكتب الإمام ابن الجزري، فإنا نقطع بأنَّ هذا العِلم حادث متأخر، خرج بعد الإمام ابن الجزري، كما سيأتي بيانه بإذن الله، ففرق بين التحريرين قبل الإمام ابن الجزري وبعده، فلفظ " تحرير القراءات " لم يكن معروفاً عند المتقدمين، ولم يرد في كتبهم، فضبط المرويات، ومشافهة الشيوخ، ونقد الآثار، وصحة الإسناد، كان هو الشغل الشاغل لهم، وأما بعد عصر الإمام ابن الجزري، فلم يكن لمشايخ الإقراء إلا الاشتغال بمرويات ابن الجزري فقط، والتي وردت في كتبه، ومقابلة تلك المرويات، والنصوص على أصولها من أمهات كتب القراءات الآخذة عنها تلك الطرق، فظهر بذلك عِلمٌ جديد، يُسمى بما نعرفه اليوم " التحريرات " على طيبة النشر، والتي صُنِّفت فيها التصانيف الكثيرة، مما أدى إلى عزوف الكثير من طلبة العِلم القراءة من طريق طيبة النشر على الشيوخ، لكثرة مسائل التحريرات، وتباينها من شيخٍ لآخر، ومن

كتابٍ لآخر، وعليه فنقول: " إنَّ ظهور هذا المصطلح ومن خلال الوقوف على كتب أصحابها كان في أواخر القرن العاشر الهجري وأبواب الحادي عشر أي بعد الإمام ابن الجزري مما يقرب من مائتي عام كبدايات لهذا الفن، وإلا فإنَّ أول مؤلف ظهر كتدوين، كان على يد الشيخ محمد العوفي[١]، في كتاب " الجواهر المكملة لمن رام الطرق المكملة في القراءات العشر " المتوفي سنة (١٠٥٠) هـ، فخروج هذا المؤلف وما بعده من كتب المحررين كان في بداياته عبارة عن ملاحظات لمشايخ الإقراء على كتب ابن الجزري، وهو ما يلاحظ في كتبهم كقول الشيخ المنصوري[٢]: " هذا ما تيسَّرَ جمعه في بعض الآيات من تحرير الطرق، والروايات من طريق طيبة النشر في القراءات العشر "[٣].

وقال الشيخ الأزميري فيما لاحظه على كتاب النشر لابن الجزري: " هذا بيان ما طغى به القلم، وما أهمله في كتابه المُسمَّى بالنشر وما أجمله ... فإنَّ الإمام ابن الجزري ذكر في نشره عدّة من كتب القراءات ثم عزى في بعض المواضع منه بعض الأوجه إلى بعض تلك الكتب، وأمسك عن ذِكر بعضها، فلبّس بِإبهامِه على الناظر فيه، فلم يَدر ما الذي من ذلك في المسكوت عنه منها ... .

ثم يتابع الشيخ الأزميري فيقول: " وذكر أيضاً في النشر أشياء، ونسبها

(١) عالم بالقراءات، والتفسير، له عدة كتب في القراءات، انظر كتاب الإمام المتولي، ٣٣٧.

(٢) تحرير الطرق والروايات ص: ٤٨.

(٣) إتحاف البررة ص: ٥٠.

إلى بعض تلك الكتب بخلاف ما فيه .... فتجشمت تحرير ذلك "[١].

وقال في البدائع عن ملاحظاته على النشر: " ... لأنه وقع فيه في بعض المواضع خلاف ما في أصل المأخذ من الكتب فسبحان من لا يسهو، فنبهت على أكثره "[٢].

ثم تتابعت بعد ذلك كتب المحررين، والتأليف فيها كفن مستقل بذاته، فخرج كتاب الشيخ علي بن سليمان المنصوري (ت ١١٣٤ هـ)، والمُسمَّى "تحرير الطرق والروايات" وكتابي عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، وبدائع البرهان في تحرير أوجه القرآن "، للشيخ مصطفى عبدالرحمن الأزميري (ت ١١٥٦).

والائتلاف في وجوه الاختلاف، للشيخ عبدالله محمد، الشهير بيوسف زاده[٣] (ت ١١٦٧)، وسنا الطالب لأشرف المطالب، تحرير طيبة النشر في القراءات العشر، للسيد هاشم محمد المغربي[٤]، (ت ١١٧٩) هـ.

" وهبة المنان في تحرير أوجه القرآن "، للشيخ محمد بن محمد، المعروف بالطباخ[٥] (ت ١٢٠٥) هـ، " وفتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه

---

(١) المصدر السابق، ص: ٥٠.

(٢) بدائع البرهان شرح عمدة العرفان مخطوط ورقة ٦ – ٧.

(٣) عبد الله محمد الشهير بيوسف أفندي زاده الرومي، هدية العارفين ٤٨٢/١.

(٤) إمتاع الفضلاء ٦٧٥/٤.

(٥) محمد بن محمد بن خليل بن إبراهيم الطندقاوي الشافعي الشهير بالطباخ ، هدية العارفين ٢٠٠/٥.

القرآن للشيخ مصطفى بن علي بن عمر الميهي[١] (ت ١٢٢٩) هـ، إلى أن جاء خاتمة المحررين في هذا الفن الشيخ محمد المتولي (ت ١٣١٣) هـ، صاحب كتاب " الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير ".

ومن الأدلة التي نستطيع أن نثبت من خلالها حداثة هذا العِلم، وأنه بعد ابن الجزري ما يلي:

أولاً: إنَّ هذه التحريرات، والكتب المؤلفة فيها، بتشعباتها، وكثرتها قائمة برمتها على كتب ابن الجزري، وأصولها، وبما حوته من روايات، وطرق، ونصوص، وآثار، جملةً، وتفصيلاً، وفي هذا رد على من يدعي أنَّ بداية عِلم التحريرات كانت مع بدء نزول الوحي، أو كانت في القرن الخامس إلى غير ذلك من الأقوال التي لم تستند على دليل[٢].

ثانياً: إنَّ المتأمل لكتب القراءات بين عصر الإمام ابن الجزري، وعصر ظهور هذه التحريرات، لا يجد شيئاً من تلك التحريرات التي بين أيدينا اليوم، فهذا الإمام القباقبي[٣]، أحد المعاصرين لابن الجزري، وأحد الذين نقلوا عن النشر، وهذا الإمام ابن القاصح وهو من طبقة الإمام ابن الجزري[٤]، أو حتى

---

(١) هدية القارئ ٤/١

(٢) ذكر هذه الأقوال محقق كتاب الروض النضير خالد أبو الجود، ص ٥٩.

(٣) محمد بن خليل بن محمد القباقبي، قرأ على اللبان، شيخ ابن الجزري، مات سنة ٨٤٩هـ، معجم المؤلفين ٢٨٨/٩.

(٤) علي بن عثمان بن محمد العذري، أخذ عن ابن إيدغدي شيخ ابن الجزري، مات سنة ٨٠١هـ، المعجم ٤٣٦/١.

الذين جاءوا بعد ابن الجزري، كالإمام ابن النشار[1]، قد خلت كتبهم، مما دوَّنه أصحاب التحريرات اليوم، فكان دأبهم في التأليف دأب علماء الأمة السابقين، الذين عنوا بإثبات الروايات، وعزوها لطرقها، كما فعل خاتمة المحررين المحققين ابن الجزري.

ثالثاً: تصريحات أصحاب التحريرات في كتبهم، بما لاحظوه على كتاب النشر لابن الجزري، عند مقابلته على أصوله الآخذ عنها بأنه خالفها أحياناً، أو أجمل، أو قيَّدَ، أو سها، أو لم يُسند رواية كذا فيها، أو أهمل وجهاً، أو نسب وجهاً لكتاب وهو خلافه في ذلك الكتاب أو العكس فكل هذه التصريحات تدل على أنَّ هذه التحريرات أساس قيامها، وخروجها هو كتب الإمام ابن الجزري وأصولها الأخذة عنها، ومن لديه دليل على وجود هذه التحريرات بما نعرفه اليوم عن سلف هذه الأمة المتقدمين فليبينه، وبالله التوفيق .

وأما أهم ما يبحث فيه علم التحريرات: فهو مرويات الإمام ابن الجزري، وطرقه، وعزو كل رواية منها للطرق الآخذ عنها، ومقابلة ذلك كله على أمهات كتب القراءات لعلماء الأمة، والتي هي أصول كتب الإمام ابن الجزري المعروفة، لبيان الخلاف الواجب، والجائز عند مقابلة الأصلين.

وأما الهدف من التحريرات: فهو التنبيه على ما يلزم القارئ عند القراءة بوجهٍ من الوجوه، أو روايةٍ من الروايات عند مشافهة الشيوخ، بأن يكون على علم تام بما يقرأ، وتشدد الحاجة لذلك عند الجمع بختمة واحدة عند عطف الأوجه بعضها على بعض حتى لا يقع القارئ في خلط طريق في آخر، ونسبة وجه لمن ليس له ذلك، فنضمن بذلك سلامة الرواية عند تشعُّب طرقها من التلفيق، والتركيب. وبالله التوفيق.

---

(١) عمر بن زين الدين الأنصاري المصري، مات سنة ٩٣٨هـ، الأعلام للزركلي ٥/٥٦.

المبحث الثاني: حقيقة عِلم التحريرات؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقسام التحريرات، من حيث الرواية والاجتهاد

تبيَّنَ لنا من خلال المبحث الأول أنَّ نشأة عِلم التحريرات متأخرة جداً، وأنها بعد عصر الإمام ابن الجزري بما يقرب من المائتي عام تقريباً، وأنَّ أسباب نشأة هذا العِلم كما مرَّ معنا عبارة عن تأملات، وملاحظات مشايخ الإقراء على كتب الإمام ابن الجزري، ونصوصه الواردة فيها، عندما قابلوها على أصولها الآخذة عنها تلك الطرق فجمعت تلك الملاحظات، والاستدراكات، والمناقشات، حسب تصريحاتهم في كتبهم كما مرَّ معنا، فألف كل واحد منهم كتاباً في تلك المسائل فخرج بما يُسمَّى بمصطلح " عِلم التحريرات "، ثم تتابعت تلك المؤلفات، وأصبح كل صاحب كتاب إما مستدركاً على من سبقه، أو موافقاً، حتى جاء خاتمة المحررين الشيخ المتولي (رحمة الله عليه)، فاستقر عِلم التحريرات على يديه جرحاً، وتعديلاً، وتقويماً على مَنْ سبقه من مشايخ الإقراء، وعلى كتبهم، فأصبح من بعده له تبع إلى يومنا هذا، ومن خلال ما سنعرضه من أمثلة، نستطيع أن نقف على حقيقة هذه التحريرات، والتي سنكشف من خلالها أهم معالمها، وأركانها التي قامت عليها، وهل هناك إجماع بين المحررين على مسائلها، أم تطرق الاضطراب بينهم؟ وما هي أسبابه؟ فقد ذكرنا في بداية حديثنا عن نشأة هذا العِلم أنها عبارة عن ملاحظات، وقف عليها المحررون من خلال كتب ابن الجزري، لبيان ما ينبغي فعله عند القراءة لكل راوٍ من العشرة مما توجبه طرقه حتى لا يقع التركيب في روايته، فهذا الشيخ المنصوري يقول: " هذا ما تيسّر جمعه في بعض الآيات من تحرير

الطرق والروايات من طريق طيبة النشر في القراءات العشر .... "[1].

ثم جاء الشيخ الأزميري بعده جامعاً لبعض الملاحظات، والتنبيهات فيقول: " وقد جمعت أولاً كتابي المُسمَّى بعمدة العرفان في وجوه القرآن، لكنه في غاية الإيجاز، ولذلك سألني بعض الإخوان أن أجمع لهم كتاباً يشتمل عليه، وعلى غيره .... ومع التزام التنبيه على سهو الشيخ المنصوري ، والأستاذ رئيس القراء عبدالله بن محمد بن يوسف"، ثم يكشف لنا الشيخ الأزميري عن سبب نشأة هذا العلم فيقول: " وأوصيهم أن لا ينسبوا لي الخطأ بسبب مخالفة ما ذكرته في هذا الكتاب، لما في كتاب النشر ، لأنه وقع فيه في بعض المواضع خلاف ما في أصل المأخذ من الكتب فسبحان من لا يسهو فنبهت على أكثره"[2].

وقال رحمه الله في كتاب آخر عن ملاحظاته على كتاب النشر: " هذا بيان ما طغى به القلم، وما أهمله في كتابه المُسمَّى بالنشر، وما أجمله خاتمة القراءة، والمحدثين محرر الروايات والطرق .... فإنَّ ابن الجزري ذكر في نشره عدة من كتب القراءات، ثم عزا في بعض المواضع منه بعض الأوجه إلى بعض تلك الكتب، وأمسك عن ذكر بعضها، فَلَبَّسَ بإبهامه على الناظر فيه، فلم يدر ما الذي من ذلك في المسكوت عنه منها؟ "[3].

ثم يقول رحمه الله عن سبب آخر: " ... ولم يذكر كل واحد من أصحاب

---

(١) تحرير الطرق والروايات ص: ٤٨.

(٢) المصدر السابق ص ٧.

(٣) كتاب إتحاف البررة ص: ٤٩.

تلك الكتب كل رواية ذكرها في النشر عن كل واحد من القراء العشرة بعينها بل وافقه على بعضها، وخالف بعضها، فذكر غير ما ذكر من الروايات وترك ما ذكر فيها "[١].

وفي سببٍ ثالثٍ يقول: " وذكر أيضاً في النشر أشياء، ونسبها إلى بعض تلك الكتب بخلاف ما فيه، ولعل ذلك سهو منه، أو من بعض النُسَّاخ وسبحان من لا يسهو، فتجشمت تحرير ذلك بحسب ما اطلعت عليه مما حضرني من تلك الكتب "[٢].

قلت:" ومن خلال وقوفي على كتب المحررين تبيَّن لي أنَّ التحريرات على طيبة النشر، وأصلها كتاب النشر لابن الجزري تنقسم إلى قسمين:

الأول: قسم متعلق بالرواية وتنقيح، وتخليص الروايات الواردة عن الإمام ابن الجزري في كتبه من أي تركيب، أو تداخل في طرق الراوي الواحد عن الإمام من الأئمة العشرة، وذلك من خلال مقابلة مروياته ونصوصه الواردة في كتاب النشر، وطيبة النشر على أصولها الآخذة عنها تلك الطرق، وتنبيه القارئ بعد ذلك بما يتوجب فعله، أو تركه عند الأداء على شيوخ الإقراء، وأن يكون القارئ عالماً بما يأخذ ويدع.

كقول المنصوري: " فإذا وقع إدغام كبير وغُنّة، فعلى الإظهار عدم الغُنّة، ثم الغُنّة، وعلى الإدغام عليه عدم الغنة "، قوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٣]

(١) المصدر السابق ص: ٥٠.

(٢) المصدر السابق ص: ٥٠.

(٣) البقرة : ٢

ونحوه لأبي عمرو[1] فيه ثلاثة أوجه: إظهار (فِيهِۛ) مع عدم الغنة في (هُدًى) ومعها، وإدغام (فِيهِ) مع تركها.

وليعقوب[2] خمسة أوجه:

الأول: الإظهار مع عدم الغنة، وعدم هاء السكت للجمهور.

الثاني: مثله مع هاء السكت وقفاً لابن سوار[3] عن يعقوب، ولابن مهران[4] عن رويس[5].

الثالث: إظهار (فيه) مع الغنة في (هدى) مع ترك هاء السكت لابن مهران في أحد الوجهين، والهذلي[6] في الكامل ...."."[7]

وكقول الأزميري: " وأما هشام[8] فيختص وجه الغنة له بوجه البسملة بين السورتين بلا تكبير، فله خمسة أوجه:

---

(١) أبو عمرو بن العلاء، زبان بن العلا أحد القراء السبعة . القراء الكبار ١٠١/١.

(٢) يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة. القراء الكبار ١٥٨/١.

(٣) أبوطاهر أحمد بن علي بن عبيد الله الحنفي البغدادي. صاحب كتاب المستنير، مات سنة ٤٩٦هـ، القراء الكبار ٤٤٨/١.

(٤) أحمد بن الحسين بن مهران، صاحب الغاية، مات سنة ٣٨١هـ. غاية النهاية ٤٩/١.

(٥) محمد بن المتوكل اللؤلؤي، توفي سنة ٢٣٨هـ. غايه النهاية ٢٣٤/٢.

(٦) يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، صاحب كتاب الكامل، توفي سنة ٤٦٥هـ. الغاية ٣٩٧/٢.

(٧) تحرير الطرق، ص: ٥١.

(٨) أبو الوليد هشام بن عمار الدمشقي، أحد رواة الإمام ابن عامر، مات سنة ٢٤٥هـ. الغاية ٣٥٤/١.

الأول: البسملة مع الأوجه الثلاثة بلا تكبير مع عدم الغنة من العنوان[١] والتجريد[٢]، والوجه الآخر في الكافي[٣]......"[٤].

وقال خاتمة المحررين الشيخ المتولي: " هذه تحقيقات شريفة، وتقييدات منيفة، تيسر لي جمعها بعد الفراغ من كتابي المسمى " بالفوز العظيم" الذي وضعته على نظمي المسمى " بفتح الكريم" فمزجته بها في كتاب ..... وسميته الروض النضير....."

وقال الإبياري[٥]:

وعن هشام إنْ القصر قد رأى دع ميل خاب جاء شاء ورأى

أي: إذا قرأت له بقصر المنفصل ووقع معه كلمة من هذه الأربع، فيتعين الفتح فقط، فله في نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[٦]

ثلاثة أوجه: الأول: الإمالة مع المد فقط.

---

(١) لأبي طاهر الأندلسي، انظر ص: ٦٥.

(٢) لأبي القاسم الفحام، انظر ص: ١٨٣.

(٣) لأبي عبدالله محمد شريح، انظر ص: ٣٥.

(٤) بدائع البرهان، مخطوط، ورقه ٢١.

(٥) العلامة الشيخ أحمد محمد شرف الإبياري ، ت سنة ١٢٥٠، إمتاع الفضلاء ٤٨٦/٤.

(٦) الأنعام: ١١٢.

الثاني، والثالث: المد والقصر مع الفتح، وتمنع الإمالة عند القصر "[1]

وقال الطباخ:

" في ..... الله بفتح فخما سوس وإن يمل فوجهان انتمى

لكن هنا رقق حيث قللا موسى بهمز أو بفتح أبدلا "

فاعلم أن في الألفات التي بعد الراء المتصل بها لفظ الجلالة ك ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾[2] للسوسي ثلاثة أوجه .....فالممتنع الترقيق عند الفتح ....."[3].

وقال الخليجي:

هـا السـكت فـي نحـو علـىّ دع وفـي الجمـع حـال الادغـام تُـرد "

وعن رويس مُنعت إن أظهرا بالمـــد كاتخـــذت أو إذا قـــرا

أمر بترك هاء السكت ليعقوب في مشدد نحو: "عليّ"، و "لديّ"، و "إلىّ"، إذا قرأ بمد المنفصل، ففي قوله تعالى ﴿إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ ، قصر المنفصل مع هاء السكت، وعدمها ثم المد مع عدمها، وأخبر أن هاء السكت تمتنع في جميع ما تأتي فيه، وهو الياء المشددة، نحو عليّ، ..... "[4]

وقال الشيخ المتولي : "

وفي حاذرون اخصص بدون مده * وفرق على ترقيقه المد يجتلا**

---

(١) غيث الرحمن: ٥١.

(٢) البقرة: ٥٥.

(٣) هبة المنان، ورقة: ١٨.

(٤) مقرب التحرير، ورقة: ١٣.

لحفص هشام ثم أيضاً توسط *** بلا وجه سكت لابن ذكوان فاعقلا[١]

روى الداجوني[٢] عن هشام ﴿ حَٰذِرُونَ ﴾ بالمد، والحلواني[٣] بالقصر، يختص ترقيق ﴿ فِرۡقٖ ﴾ لهشام ، وحفص[٤] بمد المنفصل .....أما هشام فله.....من الكافي[٥] والتجريد[٦]..... وأما حفص .....من الشاطيبة[٧]، وجامع البيان[٨]..."[٩].

وقد تبين للباحث أن هذا القسم من التحريرات هو المصاحب لرواية الراوي عن الإمام، وهو من باب الرواية الذي من أجله قام هذا الفن ، وارتكز على ركنين أساسين هما: مرويات ابن الجزري في النشر، وطيبة النشر وسائر كتبه، والأصول الآخذة عنها تلك المرويات، مما رواه ابن الجزري عنها في كتبه بالنص والأداء، وهو الذي يجب أخذه والعمل به، ومما يحتاجه الشيخ والتلميذ على حدٍ سواء.

القسم الثاني: وهو القسم المعني بالدراسة وهو يمثل الجانب الذي

(١) الروض: ٤٨٨.

(٢) أبوبكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، مات سنة ٣٢٤هـ، الغاية ٢/٧٧.

(٣) أحمد بن يزيد الحلواني ، مات سنة ٢٥٠هـ، الغاية ١/١٤٩.

(٤) حفص بن سليمان الكوفي، مات سنة ١٨٠هـ، الغاية ١/٢٥٤.

(٥) ص: ٣٩.

(٦) ص: ١٣٦.

(٧) للإمام الشاطبي، انظر ص: ١٤.

(٨) للإمام الداني، انظر ص: ١/٤٦٦.

(٩) الروض ٤٨٨.

خرجت فيه التحريرات عن مسارها السابق، وخضعت فيه مرويات الإمام ابن الجزري، ونصوصه، وأحكامه على الروايات للإجتهاد وأفهام عقول المحررين، في خطوة جريئة، ونقلة نوعية قامت عليها التحريرات، وفتحت باباً عظيماً لن يؤصد، ماجت فيه الآراء واضطربت فيه الأقوال، وكثرت فيه التساؤلات حتى يومنا هذا، ما الذي أدى لاختلاف المحررين فيما بينهم ؟ وعليه نقول أن أهم أركان الاجتهاد في التحريرات تتمثل فيما يلي:

أولاً : اختلاف أفهام المحررين لنصوص ابن الجزري في كتبه:

وفي هذا إشارة إلى أن أساس قيام هذه التحريرات هو عبارة عن تأملات في كتب ابن الجزري، وأن هذا العلم حادث، ومثاله قول ابن الجزري: "ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة ، إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي: حيث لم يدغم الإدغام الكبير[1] ".

فنجد الشيخ المنصوري في تحريره للمسألة يقرر ما يلي: "فإذا وقع إدغام كبير، وغنة، فعلى الإظهار: عدم الغنة ثم الغنة، وعلى الإدغام عليه : عدم الغنة"[2].

وتابعه على ذلك كل من أتى بعده من المحررين[3]، وعلى رأسهم الشيخ الأزميري إذ قال : " وأما أبو عمرو ..... غير أن الغنة في ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾،

(١) النشر: ٢/٩٢.

(٢) تحرير الروايات: ٥٠.

(٣) انظر فتح العلي للطباخ: ورقة: ١٠، والتحارير المنتخبة للعبيدي ص: ٦٤، وغيث الرحمن للإبياري ص: ٤٥، وغيرهم.

ونحوه تمتنع على الإدغام الكبير "[١].

وكذلك الشيخ المتولي إلا أنه أعاد النظر مرة أخرى في نصوص ابن الجزري في كتابه النشر، فتبين له وجوب مفارقة تحرير الشيخين المنصوري، والأزميري، وسائر المحررين بعدهما في هذه المسألة ، بعد متابعتهما ردحاً من الزمن فقال:

" ثم اعلم أن ما ذكرناه من منع إظهار الغنة على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو، ويعقوب هو ما عليه شيوخنا، وسائر من علمناهم، والآن قد ظهر لنا من كلام النشر أن الأمر بخلافه، ولذلك قلت:

وما قلته من منع إظهار غنة على وجه إدغام لدى ولد العلا

توهمه قومي و إني أجيزه له وهو عن روح من الكامل اعتلا[٢]

ثم شرع الشيخ بدحض كلام ابن الجزري السابق ، لأنه في نظره مبني على القياس ثم صار الناس بعد ذلك له تبع في تحريره لهذه المسألة[٣]، وهو ما نقرأ به اليوم.

وفي مثال آخر نجد الشيخ المتولي يخضع نصوص ابن الجزري، وأحكامه على الروايات لفهمه هو وذاك حينما منع ابن الجزري الغنة في المتصل رسماً

(١) بدائع البرهان، ورقة: ١٨.

(٢) الروض: ١٩٨.

(٣) انظر فتح القدير للشيخ عامر ص: ٣٧، وشرح تنقيح الكريم للشيخ الزيات ص: ١٢ جامع الخيرات للشيخ السمنودي ص: ٤٩٣، وفريدة الدهر للشيخ محمد سالم ٤٢/٢.

نحو: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾[1]؛ لمخالفته الرسم[2]، فلم يرتض الشيخ المتولي هذا الحكم من ابن الجزري وقال: " وفي هذا الاختيار نظر[3] ثم أخذ الشيخ بإيراد الأدلة التي تؤيد فكرته بنصوص لابن الجزري في موضع آخر، في مبحث ركنية اتباع الرسم[4]، وبين أن هذه المسألة توافق الرسم تقديراً، وعليه فلا عبرة برأي ابن الجزري.

قلت: فلو لم يتحدث الإمام ابن الجزري عن الرسم تقديراً، لما كان للشيخ المتولي دليل يستند إليه، ولتبع مَنْ قبله.!

ثانياً: عدم اعتبار أصحاب التحريرات أقسام أصول النشر كما أراد ابن الجزري:

حيث أفاد الإمام ابن الجزري في كتابه النشر بأنه اقتصر على بعض الكتب، والأسانيد فقال: " فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايات، والطرق بالنص والأداء، وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط، حسبما صح عندي من أخبار الأئمة قراءة قراءة، ورواية رواية، وطريقاً طريقاً "[5].

---

(١) هود: ١٤.

(٢) النشر ٢/٢٨، بتصرف.

(٣) الروض: ١٩٦.

(٤) النشر ١/١٢.

(٥) النشر ١/٩٨.

فمن خلال التدقيق في هذا النص نجد أن أصول النشر تنقسم إلى قسمين، الأول: ما عبر عنه ابن الجزري بقوله" فهذا ما حضرني من الكتب .... ".

القسم الثاني: ما تركه ابن الجزري من الكتب، وأسانيدها التي روى منها القراءات حسبما صح عنده أيضاً إلا أنه تركها اختصاراً، واقتصاراً على ما حضره عند التدوين، فماج أصحاب التحريرات في هذين القسمين مما أدى لاختلافهم. فمنهم من اكتفى بالقسم الأول، ومنهم مَنْ أقحم القسم الثاني، وتتبع كل ما صح عن الإمام ابن الجزري، وفرع عليها مسائل حتى وصلت إلى عشرات الأوجه، كما سيتبين من خلال هذا البحث.

ثالثاً: الأخذ بكل ما صح من طرق النشر وإن لم يذكره ابن الجزري فيه.

فَفُتح باب عظيم لتحرير الروايات لن يؤصد، وهو زيادة كل وجه صح من طرق ابن الجزري، من أصول النشر التي لم تكن بحضرة ابن الجزري حين التدوين إذ لاحظ المحررون عند مقابلة مرويات، ونصوص ابن الجزري على أصولها أن هنالك أوجهاً اشتملت عليها تلك الأصول بنفس طرق النشر أهملها، وتركها ابن الجزري، فقام أصحاب التحريرات تبرعاً منهم بإضافة تلك الأوجه، ورتبوا عليها بعد ذلك كل ما يتعلق من تفريعات من غنة، ومد، وإدغام، وبسملة، ليصبح الوجه الزائد المضاف مركباً بعد ذلك منْ عشرات الأوجه، ومن أمثلة ذلك قول ابن الجزري: " فروى هشام من جميع طرقه ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ بألف في

المواضع المذكورة، واختلف عن ابن ذكوان[١] فروى ... بالياء كالجماعة ... وكذلك روى المطوعي[٢] عن الصوري[٣] ...".[٤]

فنجد الشيخ الأزميري بعد مقابلة نص ابن الجزري على الأصول الآخذة عنها هذه الرواية يزيد وجهاً للمطوعي عن الصوري، لأنه وجد في تلخيص أبي معشر[٥] وغيره[٦] هذا الوجه، ولماكان تلخيص أبي معشر أحد طرق النشر زاد الأزميري هذا الوجه على النشر، كقول أبي معشر: " قلت: فذلك ثلاثة وثلاثون موضعاً بالألف شامي غير ..... ".[٧]

فقال الأزميري محرراً ومعتبراً نص أبي معشر السابق:" .... والثاني كذلك لكن مع الألف وللصوري من تلخيص أبي معشر ..... ".[٨]

وتبع الأزميري على هذه الزيادة جماعة من المحررين، وعلى رأسهم خاتمة المحررين الشيخ المتولي[٩]، بينما لا تجد هذه الزيادة مفصلة عند المتقدمين

---

(١) عبدالله بن أحمد بن بشير القرشي الفهري، مات سنة ٢٤٢هـ، الغاية ٤٠٤.

(٢) الحسن بن سعيد بن جعفر البصري، مات سنة ٣٧١هـ، الغاية ٢١٣/١.

(٣) محمد بن موسى بن عبدالرحمن الدمشقي، مات سنة ٣٠٧هـ، الغاية ٢٦٨/٢.

(٤) النشر ٢٢١/٢.

(٥) ص ٢١٤. وأبو معشر هو عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد بن علي القطان، مات سنة ٤٢٧هـ، الغاية ٤٠١/١.

(٦) غاية أبي العلاء، والمصباح، انظر البدائع ٩٦/١.

(٧) التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري، ص ٢١٤.

(٨) بدائع البرهان ٩٦/١.

(٩) الروض، ص: ٣٢٢، فتح القدير للشيخ عامر، ص: ٦٩، شرح التنقيح للشيخ الزيات ص:٤٥.

ممن هم في طبقة ابن الجزري كالقباقبي أو تلامذته، كابن الناظم[١] والنويري،[٢] أو حتى ممن أتى بعده كابن النشار، وبعده الشيخ البنا[٣]، كما لا تجد هذه الزيادة عن شيخ المحررين الشيخ المنصوري[٤]، ولا الأستاذ يوسف زاده[٥] ولا عند جماعة من المحررين[٦] بعدهما ومما يجدر التنبيه إليه في هذا المقام أن القضية هنا ليست مجرد زيادة وجه، أو وجهين وإنما الذي سيترتب على هذه الزيادة عند التحرير من تفريعات كقصر، ومد، وغنة، وإدغام، وإمالة ذوات الراء حال الاجتماع، مما سيقودنا بعد ذلك إلى عشرات الأوجه الأدائية[٧]، على ضوء تلك الزيادات، والتي قد تكون منقطعة أداءً عن ابن الجزري، وإن صحت من طرقه، وقد أفردت ذلك في بحثٍ خاص ليس هذا مكانه.

رابعاً: مخالفة النشر لبعض أصوله:

وأما ما يتعلق بمخالفة النشر، فهي كثيرة في كتب المحررين، وسببها أن

(١) أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، مات سنة ٨٣٣هـ، الغاية ١/١٢٩.

(٢) شرح الطيبة ٤/٦٦.

(٣) الإتحاف ١/ ٤١٦. والبنا هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني، مات سنة ١١٧هـ، هداية العارفين ١/١٦٧.

(٤) تحرير الطرق ص ٩٤.

(٥) الائتلاف في وجوه الاختلاف ص ٢٢.

(٦) فتح العلي للطباخ، ورقة : ١٠، التحارير المنتخبة للعبيدي، ص: ١٤٠.
وغيث الرحمن للأبياري ص: ٥٠ ، وشرح مقرب التحرير للخليجي، ورقة ١٢.

(٧) انظر ما لحق هذه الزيادة من تحرير البدائع ١/٩٦ وفتح القدير للشيخ عامر ص: ٦٩، والروض: ٣٢٢.

المحررين وجدوا عند مقابلة النشر على أصوله، بعض الاختلاف، بين الأصلين تبعاً لتلك الأصول، إلا أنهم لم يكونوا متفقين أيضاً، لأن الأمر يكون خاضعاً لقوة الملاحظة تارة، وإعمال الفكر تارة أخرى، وعليه جاء الاختلاف في كتب المحررين، ومن أمثلة هذا النوع، مد (شيء) للأزرق، فنجد الشيخ الإزميري يثبت للأزرق الإشباع من كتاب العنوان لأبي طاهر الأندلسي(١)، تبعاً لابن الجزري في النشر عندما قال: " أما الهمز فإنه إذا وقع بعد حرفي اللين متصلاً من كلمة واحدة نحو "شيء" .....فقد اختلف عن ورش من طريق الأزرق .....، وصاحب العنوان يرى أنه الإشباع "(٢).

وعليه قرر الشيخ الأزميري في تحريراته قائلاً: " والثالث: ومع الطول في " شيئاً" .... من العنوان(٣)، وقال في موضع آخر: " والثالث: الطول في البدل كله مع التقليل من العنوان "(٤).

بينما نجد الشيخ المتولي، يخالف النشر عند مقابلته بالعنوان، ويثبت للأزرق التوسط فقط منه، فيقول: " .....مع أن طريقة – أي العنوان – التوسط فقط"(٥).

حيث وجد الشيخ المتولي نصًا لصاحب العنوان استنبط منه هذا الحكم،

(١) إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي، مات سنة ٤٥٥هـ، الغاية ١/١٦٤.

(٢) النشر ١/٣٤٧.

(٣) البدائع ورقه ١/١٠٣.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٠٨.

(٥) الروض، ص: ٢٥٢.

وبنى عليه تحريراته، ونص العنوان: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ بالمد في هذه الكلمة كيف تصرفت، حمزة وورش"[١].

فتبين للشّيخ المتولي من خلال هذا النص أنه لما قرن صاحب العنوان بين حمزة، وورش بالمد في "شيء" وجب أن يكون ذلك المد هو التوسط فقط ؛ لأن حمزة لا يشبع باتفاق الرواة، فقال رحمه الله عن صاحب العنوان: " أطلق المد لهما فاتفقا فيه قدراً واحداً فحملنا المد على الإشباع فلم يوافق؛ لأن حمزة لا يشبع باتفاق الرواة عنه، فوجب الحمل على التوسط ليمكن اتفاقهما "[٢].

قلت: وهذا كما ترى دليل على القياس فقط، خالف فيه الشيخ المتولي الرواية، إذ أثبت الإمام ابن الجزري أنه بالإشباع قرأ للأزرق من طريق العنوان، فقال: " وذهب آخرون إلى زيادة المد في " شيء" فقط كيف أتى مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً ..... وهذا مذهب ..... الطاهر صاحب العنوان، وأبي القاسم الطرطوسي[٣]. والطرطوسي وصاحب العنوان يريان أنه الإشباع، وبه قرأت من طريقهما"[٤].

ثم إنَّ الشيخ المتولي (رحمه الله) أراد أن يقوي قياسه، فلجأ إلى نصوص أخرى في غير النشر[٥] ليثبت أنَّ التوسط من العنوان فقط لورش، وأغفل رحمه الله ثبوت الرواية نصاً، وأداءً عن ابن الجزري في النشر كما سبق، كما أغفل قول

(١) العنوان ص : ٦٨.

(٢) الروض ص : ٢٥٢

(٣) عبدالجبار بن أحمد بن عمر، مات سنة ٤٢٠هـ، الغاية ٣٥٧/٦.

(٤) النشر ١/ ٣٤٧

(٥) عن ابن الجزري في تحفته، انظر الروض النضير، ص: ٢٥٣.

صاحب العنوان: " وكان ورش يشبع المد في حروف المد، واللين الواقعة بعد الهمزة نحو ﴿ءَامَنَّا﴾[1] ، ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ﴾[2]، ﴿ءَادَمَ﴾[3] ،﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[4]، ﴿وَأُوتِينَا﴾[5] ، ﴿وَإِينَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾[6]، ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[7] و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[8]، وما أشبه ذلك "[9].

قلت: وعلى هذا فلا وجه لقياس الشيخ المتولي بوجوب الحمل على التوسط ليمكن الاتفاق لأنه لا قياس مع النص، وإنه لما أقحم صاحب العنوان حمزة مع ورش بالمد هو من باب أمن اللبس عند صاحب العنوان، حيث قدم مذهب ورش بالإشباع، وهو الموافق لرواية الإمام ابن الجزري نصاً وأداءً.

وأن رواة حمزة متفقون على توسط المد في هذا النوع وعليه فلا لبس، ولا إشكال كما ظن الشيخ المتولي.

---

(١) البقرة: ٨.

(٢) المؤمنون: ٥٠.

(٣) البقرة: ٣١.

(٤) الأعراف: ١٥٣.

(٥) النمل: ٤٢.

(٦) النور: ٣٧.

(٧) التكوير: ٨.

(٨) البقرة: ٤٠.

(٩) العنوان: ٦٨.

خامساً: الأخذ ببعض الأوجه الخارجة عن طرق النشر:

وأما ما يتعلق بالروايات الخارجة عن طرق النشر، فهو أيضاً مما أدى لاضطراب المحررين، ومن تبعهم، كأن يأخذ الشيخ الأزميري عن شيوخه بأوجه خارجة عن طريق الطيبة، إذ يقول:" فالقياس أن لا يؤخذ لخلف التحقيق وصلاً في لام التعريف، والسكت في الممدود على توسط (لا)، ولكن أخذناهما عن شيوخنا، وإن كانا خارجين عن طريق الطيبة، وكذا في كل القرآن"(١)، وهو ما رده الشيخ المتولي بقوله: " ويؤخذ من قولنا: " وعن حمزة " ردُ ما نقله الأزميري عن شيوخه من السكت في حرف المد لخلف"(٢).

قلت: فكم من تابع للأزميري أخذ بهذا الوجه، وقرأ حتى جاء زمان الشيخ المتولي، ومنع بهذا الوجه، وبينهما عشرات السنين.

سادساً: الأخذ بما لم يسنده ابن الجزري في النشر:

وأما الأخذ بما لم يسنده ابن الجزري في النشر فكثير، حيث أثبت الأزميري أوجهاً غير مسندة في النشر، وتابعه على ذلك الشيخ المتولي، فيقول عن الأزميري: أما حفص، فقال الأزميري قرأنا له بالإدغام مع إبقاء الصفة مع المد في المنفصل، وعدم السكت على الساكن قبل الهمزة على أن يكون من التبصرة، وغاية ابن مهران، وإن لم يسندها في النشر إلى رواية حفص .....

وأما السوسي(٣) فقال أيضاً: " قرأنا بالإدغام مع إبقاء الصفة، وقصر

(١) البدائع، ورقه ٦٣/١.

(٢) الروض، ص: ١٨٣.

(٣) صالح بن زياد بن عبدالله الرقي، مات سنة ٢٦١هـ، الغاية ٣٣٢/١.

المنفصل له من التبصرة، وغاية ابن مهران، وإن لم يسندها في النشر للسوسي"[1] وأما حمزة فقال أيضاً: " ..... الإدغام مع إبقاء الصفة مع عدم السكت في المد، وتقليل ﴿ قَرَارٍ ﴾[2]، وعدم السكت في ﴿مَّكِينٍ﴾[3] من التبصرة، وإن لم يسندها في النشر إلى خلف "[4].

سابعاً: الأخذ بما سكت عنه النشر:

وكذا فعل المحررون فكل ما سكت عنه ابن الجزري مما هو من طرق النشر هو قيد العمل، وهذا النوع خاضع لكل من يمعن النظر في نصوص النشر، ويفوت في نفس الوقت على كثير من المحررين؛ لأنه خاضع لمزيد من الدقة والتأمل، ولاشك أنه اجتهاد يؤدي للاضطراب والاختلاف بين محرر، وآخر، وسأذكر مثالاً بشكل عملي يكشف للطلاب عمل المحررين، ففي قوله تعالى: ﴿ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾[5].

تبيَّن للشيخ الأزميري عند مقابلة نصوص النشر بأصولها، أن الأصول ذكرت وجهاً سكت عنه ابن الجزري في نشره، فذكره، وبنى عليه تحريره للمسألة على النحو التالي: فنص النشر يقول: " واختلفوا في ﴿ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾ وقرأ ... ابن ذكوان بفتح الخاء، والطاء من غير ألف، ولا مد، واختلف عن

(١) الروض، ص: ٥٧٧.

(٢) المرسلات: ٢١.

(٣) المرسلات: ٢١.

(٤) الروض، ص: ٥٧٧.

(٥) الإسراء: ٣١.

..... فروى الشذائي[١] عن الداجوني، وزيد بن علي[٢] ... كذلك أعنى مثل ابن ذكوان وروى عن الحلواني، عن الداجوني بكسر الخاء وإسكان الطاء "[٣]

قلت: وعند مقابلة هذا النص على المبهج والمستنير ونصهما: "وقرأه ابن عامر إلا الأخفش[٤] عن هشام، بفتح الخاء والطاء من غير ألف يمد، ورواه ..... عن ..... (خِطْئًا) بكسر الخاء، وسكون الطاء من غير مدٍ كالباقين "[٥].

وأما المستنير فنصه: " وقرأ ... ابن عامر غير المفسر[٦]، عن زيد، والحلواني جميعاً عن هشام (خَطأً) بفتح الخاء والطاء من غير مد، الباقون بكسر الخاء وسكون الطاء من غير مد "[٧].

قلت: فمن خلال مقابلة نصوص النشر على هذه الأصول تبيَّن للشيخ الأزميري أنَّ وجه الفتح للحلواني من طريق الداجوني عنه أيضًا من المبهج فمن طريق الرازي[٨]، وابن الصلت[٩]، والنقاش[١٠]، كلهم عن الأزرق .....

(١) أبوبكر أحمد بن نصر بن منصور الشذائي البصري، مات سنة ٣٧٣هـ، الغاية ١٤٥/١.

(٢) زيد بن علي بن أحمد بن محمد أبوالقاسم العجلي، مات سنة ٣٥٨هـ، الغاية ٢٩٨/١.

(٣) النشر ٣٠٧/٢.

(٤) هارون بن موسى بن شريك التغلبي، مات سنة ٢٩٢هـ، معرفة القراء ٢٤٧/١.

(٥) المبهج ٥٩٤/٢.

(٦) عبدالله بن محمد بن عبدالله بن الناصح ابن المفسر، الغاية ٤٥٢/١.

(٧) المستنير ٢٥٣/٢.

(٨) أحمد بن محمد الرازي، مات سنة ٣١٠هـ، الغاية ١٢٣/١.

(٩) محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، مات سنة ٣٢٨هـ، الغاية ٥٢/٢.

(١٠) محمد بن الحسن بن محمد الموصلي النقاش، مات سنة ٣٥١هـ، الغاية ١١٩/٢.

الجمال[١] عن الحلواني، وهي طرق ابن الجزري في النشر[٢].

ومن المستنير من قراءة ابن سوار[٣] على شيوخه الثلاثة[٤] عن النهرواني[٥] عن زيد عن الداجوني من غير طريق المفسر عن زيد، وهي أيضاً طريق ابن الجزري في النشر[٦].

وعلى هذا قال الشيخ الإزميري في البدائع: " وللمفسر عن الداجوني من المستنير أي الكسر، ومع فتح الخاء والطاء للجمال، والداجوني من المبهج على ما وجدنا في هذه الكتب " [٧].

وتابعه على ذلك الشيخ المتولي[٨] وجلة من المحررين[٩]، بينما لا تجد هذه الزيادة عند الشيخ المنصوري[١٠]، وجلة من المحررين[١١].

---

(١) أبوعبدالله بن الأزرق الرازي، مات سنة ٣٠٠هـ، الغاية ٢٤٤/١.

(٢) ص ١٣٦ – ١٣٧.

(٣) أبوطاهر أحمد بن علي بن عمر بن سوار البغدادي، مات سنة ٤٩٦هـ، الغاية ٨٦/١.

(٤) الشرمقاني، وابن علي بن عبدالله، والخياط.

(٥) عبدالملك بن بكران بن عبدالله أبو الفرج النهرواني، مات سنة ٤٠٤هـ، الغاية ٤٦٧/١.

(٦) ص ١٣٦ – ١٣٧.

(٧) البدائع ٣٦٨/١.

(٨) الروض ص: ٤٥٢.

(٩) فتح القدير لابن عامر ص: ١٣٠. شرح التنقيح للشيخ الزيات ص: ٩٠. فريدة الدهر للشيخ سالم ٢٦٦/٣. فتح العلي للطباخ، ورقة ٧٠. غيث الرحمن للإبياري، ص/٢٠٦. شرح مقرب التحرير للخليجي، ص: ١٠٩.

(١٠) تحرير الطرق، ص: ٢٢٩.

(١١) الائتلاف ليوسف زاده، مخطوط ورقة: ١٢٣. التحارير المنتخبة للعبيدي، ص: ٢٦٦.

ونتابع في مثال آخر كيف أن أصحاب التحريرات يخالفون الإمام ابن الجزري صراحةً، واجتهاداً منهم كأخذ المتولي القصر للسوسي من الكامل فهماً، مخالفاً تصريح ابن الجزري بذلك[١]. فقال: " القصر مع الإمالة لابن جرير عنه من الكامل ، وإن منع ابن الجزري القصر منه "[٢].

ثامناً: عدم اعتبار اختيارات ابن الجزري في النشر:

فمن المعلوم بداهةً أن الاختيارات حق مشروع لكل إمام من أئمة القراءات، مما روى، وسمع، ولم يكن الإمام ابن الجزري بدعاً منهم، ففي معرض حديثه في كتاب النشر عن " قواعد مهمة في المد "، تطرق رحمه الله إلى مسألة الأخذ بالعارض في المد البدل للأزرق من عدمه بين العلماء فقال: " ..... وتظهر فائدة الخلاف في ذلك في نحو ﴿ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[٣]. من لم يعتد بالعارض في (ٱلْآخِرِ) ساوى بين (ءَامَنَّا)، وقصر (ٱلْآخِرِ) .....، ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله سوى ما استثني من ذلك فيما تقدم، وبه قرأت وبه آخذ "[٤].

فنجد الشيخ الأزميري يخالف اختيار الإمام ابن الجزري، ويعتد بالعارض، ويرتب على هذه المخالفة تحريراته في القرآن كله، فيزيد للأزرق هنا وجهين

(١) النشر ٣١٩/١ وما بعده.

(٢) الروض، ص: ٣٢٦.

(٣) البقرة: ٨.

(٤) النشر ١ / ٣٥٧.

وهما: توسط (ءَامَنَّا) مع القصر في (ٱلْآخِرِ)، والطول في (ءَامَنَّا) مع القصر في (ٱلْآخِرِ)[1].

وتابعه على ذلك الشيخ المتولي فقال معقباً على نص ابن الجزري في النشر، والذي صرح فيه بعدم الأخذ بالاعتداد بالعارض فقال رحمه الله في الروض: " قلت: والذي عليه العمل اليوم هو الأخذ بالاعتداد وعدمه، وعليه تفريعنا"[2].

وقال ناظماً:

" ومد كآمنا وتوسيطه فزد * للأزرق قصراً في المغير مع كلا"**[3]

بينما نجد الشيخ المنصوري يشير إلى هذين الوجهين، وأنهما على مذهب القائلين بالاعتداد بالعارض فقط[4]**، دون الأخذ بهما، متابعاً ابن الجزري.**

ومن اختيارات ابن الجزري أيضاً تقليل الألفاظ السبعة بالخلف عن دوري أبي عمرو دون السوسي في طيبة النشر[5] **في قوله:**

..... وأنى ويلتى * يا حسرتى الخلف طوى قيل متى**

بلى عسى وأسفى عنه نقل

---

(١) البدائع، مخطوط ١/٣٦.

(٢) الروض، ص: ٢٣٥.

(٣) المصدر السابق، ص: ٢٣٢.

(٤) تحرير الطرق، ص: ٦٠.

(٥) طيبة النشر، ص: ٥٢.

بدليل أنه صرح في النشر بثبوت الخلف عن أبي عمرو بتمامه، وبه قرأ وبه يأخذ[١].

إلا أن أصحاب التحريرات تركوا اختياره، وأعملوا الخلف للراويين.

لذا قال صاحب الفريدة: " ..... بلى: الفتح والتقليل، وكذلك لأبي عمرو من الروايتين على ما في التحريرات، وإن ذكر الخلاف في الطيبة للدوري فقط "[٢].

تاسعاً: فقد أحد كتب أصول النشر لدى المحررين:

أوضحنا فيما سبق أن عمل المحررين هو مقابلة نصوص، ومرويات الإمام ابن الجزري في النشر على أصولها الآخذة عنها تلك الطرق، ومن ثم بناء تفريعاتهم، وتحريراتهم على ضوء تلك المقابلات بين الأصلين، إلا أنه من خلال البحث، والطلب تبين للباحث من خلال الوقوف على تلك التحريرات، وأصحابها أن بعض كتب الأصول التي أشار إليها ابن الجزري في كتابه النشر لم تكن بين يدي المحررين، ولا شك أن هذه القضية تحتاج إلى وقفات؛ لشدة أثرها على عمل المحررين سلباً وإيجاباً، ومن ثم ما هي نتيجة فقد هذه الكتب على علم التحريرات برمته لدى المحررين؟ وقد أفردت ذلك في بحثٍ خاص ليس هذا موضعه.

ونشير هنا إلى بعض تلك الكتب المفقودة عندهم حال تحريرهم للمسائل،

(١) النشر ٢/٥٤.

(٢) فريدة الدهر في تأصيل القراءات العشر، ٢/١١٢ ، ٣/٢٧٦.

ومنها: الكامل[١]، والتذكار[٢]، والمجتبى[٣]، والقاصد[٤]، وجامع ابن فارس[٥]، وكتابا ابن خيرون[٦]، والإرشاد[٧]، والتلخيص[٨]، والمصباح[٩]، والروضة[١٠].

فالكامل لم يكن بين يدي الشيخ الأزميري، قال في البدائع: " من الكامل، ولم يكن هذا الكتاب عندي حتى أفتش، وأذكر بطريق القطع "[١١].

وأمّا بقية الكتب ما خلا التلخيص، والمصباح، والروضة، فلم تكن بين يدي الشيخ الأزميري فقال في البدائع: " وأما التذكار، والمجتبى، والقاصد، وجامع ابن فارس الخياط، وكتابا ابن خيرون، فلم نذكر من هذه الكتب شيئًا ..... ولم تكن هذه الكتب عندنا حتى أفتش فيها "[١٢].

وأما تلخيص أبي معشر، والمصباح، والروضة فلم تكن بين يدي الشيخين

---

(١) في القراءات العشر، لأبي القاسم الهذلي.

(٢) في القراءات العشر، للإمام أبي الفتح عبدالواحد بن شيطا.

(٣) للإمام أبي القاسم الطرطوسي.

(٤) لأبي القاسم القرطبي عبدالرحمن بن الحسن.

(٥) في القراءات العشر، والأعمش.

(٦) الموضح، والمفتاح.

(٧) لأبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون.

(٨) في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري.

(٩) في القراءات العشر، للإمام أبي الكرم الشهرزوري.

(١٠) للإمام الشريف موسى بن الحسين.

(١١) البدائع، مخطوط ١٠١/١.

(١٢) الروض، ص: ٣٠٦.

المنصوري، ويوسف زاده، قال المتولي: " وأقتصر المنصوري، ويوسف زاده على ما في النشر ... وهما معذوران؛ لأنهما لم يطلعا على هذه الكتب"[١].

ولا شك أن فقد هذه الأصول لدى المحررين سيجعلهم يتوقفون عن تحرير مسائل النشر وبسط تفريعاتهم عليها، والاكتفاء بنصوص النشر فقط، وما نريد التنبيه عليه في هذه القضية أن المحررين بهذا قد فتحوا باباً لن يؤصد في تحرير المسائل، فمن سيجد هذه الكتب بعدهم، لا شك أنه قادر على تعقبهم، والزيادة عليهم، وعلى النشر، وقد أفردت ذلك أيضاً ببحثي مستقل، وأشير هنا على سبيل المثال نجد أن الشيخين المنصوري[٢]، ويوسف زاده[٣]، لما لم يكن بين يديهما بعض أصول النشر كالمصباح وروضة المعدل[٤]، أخذا في تحرير مسألة عن هشام بنصوص ابن الجزري فقط دون تفريع، أو تحرير، ففي قوله تعالى ﴿ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾[٥]، قال ابن الجزري: " واختلف عن هشام، وابن ذكوان ... فأما هشام فروى ابن عبدان[٦] عن الحلواني عن هشام كذلك بالغيب وكذا روى ابن مجاهد عن الأزرق الجمال ..... عن هشام "[٧].

فخص كل من الشيخ المنصوري ويوسف زاده على ضوء هذا النص،

(١) المصدر السابق، ص: ٥٠٠ حاشيه رقم ١.

(٢) تحرير الطرق ، ص: ٢٦٢.

(٣) الائتلاف مخطوط ورقة ١٣٩.

(٤) ذكره المتولي في الروض، ص: ٥٠٠.

(٥) سورة النمل: ٨٨

(٦) محمد بن أحمد بن عبدان الجزري، مات بعد ٣٠٠هـ، الغاية ٦٤/٢.

(٧) النشر ٣٣٩/٢.

القصر لهشام بالغيب في ﴿يفعلون﴾ تبعاً للنشر، وكذا كل من أخذ عنهما من طلبة العلم، حتى جاء الشيخ الأزميري فاعترضهما، وأبطل من كان سائداً من اختصاص هشام بالغيب على القصر، لأنه اطَّلَعَ على ما كان مفقوداً عند الشيخين المنصوري ويوسف زاده من تلك الأصول، وهو تلخيص أبي معشر، والمصباح، وروضة المعدل.

وأما التلخيص فنصه: ﴿خبير بما يفعلون﴾ بالياء: مكي، بصري ....."[(١)].

وأما المصباح فنصه: " قرأ .... والأخفش عن هشام عن ابن عامر ... والداجوني عن ذكوان عن ابن عامر : ﴿يفعلون﴾ بالياء، الباقون بالتاء".[(٢)]

وأما روضة المعدل فنصه: " قرأ أهل مكة، والبصرة .... وابن شنبوذ والنقاش عن الأخفش، والتغلبي[(٣)]، والوليد[(٤)]، و الأخفش، وابن أبي غسان[(٥)] عن هشام بالياء، وقرأ الباقون بالتاء "[(٦)].

فتبين للشيخ الأزميري من خلال هذه النصوص التي هي طريق النشر، عدم اختصاص هشام بالغيب على القصر، بل إن له الخطاب أيضاً من طريق الأزرق الجمال، وتابعه على ذلك الشيخ المتولي في روضه فقال: " ....

---

(١) تلخيص أبي معشر، ص: ٣٥٥.

(٢) المصباح ١٦٧/٣.

(٣) أحمد بن يوسف التغلبي، روى عنه ابن جرير الطبري، الغاية ١٥٢/١.

(٤) الوليد بن مسلم، مات سنة ١٩٥هـ، الغاية ٣٦٠/٢.

(٥) محمد بن أحمد بن أبي غسان أبوبكر، الغاية ٧٩/٢.

(٦) روضة المعدل، مخطوط ورقة ١٧٤.

وأعترضهما الأزميري – أي الشيخين المنصوري ويوسف زاده – وهما معذوران؛ لأنهما لم يطلعا على هذه الكتب، ونحن أزميريون "[١].

عاشراً: السهو والغفلة عند تحرير المسائل:

وقد جاء ذلك عند المحررين كما هو في كتبهم، فمنهم من انتبه، وصحح، ومنهم من بقى على غفلته، وما ذلك إلا لأنهم بشر معرضون للخطأ، والنسيان فجلَّ من لا يسهو، ومن الأمثلة على هذا الباب، ما وقع للشيخ المنصوري (رحمه الله) من إثبات الغنة على القصر للأصبهاني[٢] من كتاب أبي العز[٣]، إذ قال: " وأما الأصبهاني فقطع له بالقصر أكثر المؤلفين من المشارقة، والمغاربة ..... وأبي العز ..... والغنه على وجه القصر من ..... وأبي العز "[٤] فأستدرك عليه الشيخ الأزميري في بدائعه فقال: " وذكر الشيخ[٥] الغنة على القصر لأبي العز سهو "[٦].

ومنه أيضاً أخذه التوسط في (لا شية) لحمزة بتمامه من جامع ابن فارس وهو وجه خارج عن طريق الطيبة كما صرح بذلك الشيخ الأزميري فقال:" واتفق الشيخ والأستاذ[٧] على ذكر التوسط في (لا شية) ..... في جامع ابن

(١) الروض ٢٩٠.

(٢) محمد بن عبدالرحيم الأسدي الأصبهاني، مات سنة ٢٩٦هـ، الغاية ٤٠٢/٢.

(٣) الكفاية في القراءات الست

(٤) تحرير الطرق، ص: ٦٣.

(٥) أي المنصوري.

(٦) البدائع مخطوط ٢٧/١.

(٧) أي (يوسف زاده) صاحب كتاب الائتلاف في وجوه الاختلاف والشيخ المنصوري.

فارس وهو سهو..... وليس ذلك من طريق الطيبة"[١].

وكذا وقع للشيخ الأزميري ما وقع للشيخ المنصوري، وفي مواضع كثيرة يبينها الشيخ المتولي بعده بعشرات السنين كقوله: " ..... وذكر الأزميري كالمنصوري الألف مطلقاً[٢] من الكامل، وهو وهم، وإن مشينا عليه، أولاً نظماً، ونثراً تبعاً لهما[٣].

وقوله: " وذكر الأزميري الاعتداد بالعارض من الكافي ..... وهو سهو "[٤] وقوله:" وبهذا نعلم ما نسبه الأزميري من الفتح إلى الرملي .... ولم يذكر النشر سوى الإمالة للرملي ويحتمل أن النسخة التي وقعت له – أي الأزميري – سقط فيها ... حتى وهم إخراج الهذلي من الطريقين "[٥].

وكذلك وقع للشيخ المتولي ما وقع لمن سبقه إذ يقول عن نفسه: " .... قلت: ذكرت جواز هذا الوجه، وقد منعته في النظم قلت: إنما كان هذا سهواً، ولم أنتبه لحقيقة هذا الانفراد إلا بعد تعدد النسخ "[٦].

وقال عن نفسه: " ... هذا هو الصواب خلافاً لما مشينا عليه سابقاً من منع ذلك "[٧] قلت: وهذا عجيب من الشيخ، فقد ذكر الإمام السخاوي أسانيد

---

(١) البدائع ورقه ١/٨٠.

(٢) البدائع ورقه ١/١٩٠.

(٣) الروض، ٣٢٣.

(٤) الروض، ٢٣٥.

(٥) الروض، ٤٤٨.

(٦) الروض،٣٧٧.

(٧) الروض، ٤٨٨.

الإمام الشاطبي في فتحه.

هذا فيما تنبه له وعرفه، وأما ما غفل عنه، هو جهالته لطرق الإمام الشاطبي التي زادها على التيسير إذ يقول: " وأما تحرير هذه من طريق الشاطبية فكما ذكرنا ... ولكن لا أدري من أين ذلك؟ لأن طرق الشاطبي التي زادها على التيسير مجهولة، وهو أمر متوقف على معرفتها "[١].

وقال في موضع آخر: " ..... ولا أدري ما علة ذلك، لأن الترقيق من زيادات القصيدة على التيسير ..... وطرقها مجهولة، وليس في كلامهم ما يعيبها .... "[٢].

ونختم بما وقع لصاحب كتاب فريدة الدهر[٣] وهو الكتاب المعتمد اليوم لمن أراد ختمة تامة بطريق طيبة النشر حينما قال: " النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالياء – أي في لفظ (إبراهيم) على ما في النشر، ولكن الصحيح، والتحقيق أن الداني[٤] قرأ على فارس[٥] بالوجهين في البقرة كما في التيسير "[٦].

قلت: ووجه سهو الشيخ، اغتراره بلفظ الداني في التيسير عندما قال:

---

(١) الروض النضير، ص: ٢٥٣.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٦٩.

(٣) فضلية الشيخ محمد إبراهيم محمد سالم، في كتابه فريدة الدهر في جمع وتأصيل القراءات العشر، من طريق طيبة النشر.

(٤) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي القرطبي، مات سنة ٤٤٤هـ، الغاية ٥٠٣/٢.

(٥) فارس بن أحمد بن موسى الحمصي، مات سنة ٤٠١هـ، الغاية ٥/٢.

(٦) فريدة الدهر ١٧٠/٢ ، ١٧١.

" وقرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة بالوجهين، والباقون بالياء في الجميع "[1] فزاد صاحب الفريدة للنقاش وجه الألف ظناً منه أن الخلف قد ثبت للنقاش بتصريح الداني السابق في التيسير. وهو وهم؛ لأن وجه الألف من طرق الداني من غير التيسير، وإن ذكره فيه، وقد كشفت ذلك من جامع البيان[2] وهي رواية الأخفش عن طريق ابن الأخرم من قراءة الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، كما أن جلة شيوخ التحريرات[3] لم يذكروا أن للنقاش خلفاً من التيسير، وهو الموافق للنشر[4]، وقد أفردت والحمد لله هذا النوع من الأخذ بظاهر التيسير ببحث مستقل وحررت فيه مسائل التيسير.

الحادي عشر: الغموض في بعض مسائل أصول النشر لدى المحررين:

فلا شك أن غموض مذهب المؤلف في كتابه لمسألة من المسائل يعد بمثابة فقد الكتاب عند المحرر للاجتهاد لا محالة.. إما التوقف عن تفريع أي وجه بعد ذلك، أو الرجوع لمحرر آخر، أو الاكتفاء بنصوص النشر، والأخذ بظاهرها، وهذا بلا شك سيؤدي بعد ذلك للاضطراب بين محرر، وآخر لأن الغموض عند هذا المحرر قد يكون واضحاً جلياً عند آخر وهكذا.

كقول المتولي: " وأما الإعلان، والمجتبى، وسبعة ابن مجاهد، وإن كانوا

---

(١) التيسير ص: ٦٦.

(٢) ٢/ ٨٨٢.

(٣) الشيخ المنصوري، تحرير الطرق ص:٩٤ – الشيخ الأزميري، البدائع ٩٦/١ – الشيخ المتولي، الروض ص: ٣٢١ – الشيخ يوسف زاده ورقه: ٢٢.

(٤) النشر ٢/ ٢٢١.

من طريق الطيبة فلم نذكر منهم شيئاً؛ لأن مذهبهم في (ميم) الجمع مجهول عندنا "[١].

وكقوله: "..... لأن الداني لم يذكر في التيسير سوى الإبدال في هذا الباب، ولا أدري ما ذكره في غير التيسير لعدم وضوحه في النشر "[٢] وقوله أيضاً: " ويختص الإدغام لرويس[٣] بصلة (الهاء) من ﴿يَـرَهُۥ﴾[٤] في الموضعين، ..... بالاختلاس من المصباح، وبالصلة من الكامل على ما في الأزميري ولم أجده في النشر صرح بمذهب الهذلي، ولعل الأزميري اطلع على نص "[٥].

وقول الأزميري: " وفي تلخيص ابن بليمة[٦] له القصر ومذهبه في الهمز المفرد غير معلوم[٧] وقوله: " وإن مراده الإرشاد لأبي الطيب[٨] مذهبه في المدات مجهول عندنا "[٩].

ومنه أيضاً توقف الشيخ المتولي في زيادات الإمام الشاطبي كما سبق ذكره، وأنه لا يدري من أين، وأن طرقه مجهولة حتى يأتي من يبينها، قلت وهذا

---

(١) الروض ص: ٣٣٠.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٤٨.

(٣) محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، مات سنة ٢٣٨هـ، الغاية ١/٢٣٤.

(٤) الزلزله ٧ – ٨.

(٥) الروض، ص: ٥٨٢.

(٦) الحسن بن خلف بن عبدالله القيرواني، مات سنة ٥١٤هـ ، الغاية ٢/٢١١.

(٧) البدائع ١/ ٢٠٦.

(٨) عبدالمنعم بن عبيد بن الله بن غلبون الحلبي، مات سنة ٣٨٩هـ، تاريخ دمشق.

(٩) البدائع ١/ ٦٧.

عجيب من الشيخ المتولي.

الثاني عشر: إيراد بعض الأوجه على سبيل الاحتمال وغلبة الظن:

فلا شك أن إيراد هذه الأوجه من قبل محرر ما لا يمكن أن تخطر ببال محرر آخر، مما يسبب بعد ذلك الاضطراب بين المحررين من جهة، وكثرة الأوجه من جهة أخرى، بسبب اجتهاد المحرر في المسألة.

فنجد هذا عند الشيخ المتولي حينما يقول: " ففي قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا ﴾ إلى قوله ﴿ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ سبعة أوجه: ....

والخامس، والسادس، والسابع: الإمالة مع القصر، وعدم الغنة .. على ظاهر النشر، وإلا فتحتمل الغنة مع القصر، والإمالة من الكامل؛ لأن فيه المد للتعظيم "(١).

وقال في موضع آخر: " وأما قصر المغير على توسط المحقق، فيحتمل من تلخيص ابن بليمة على ما في النشر، ويحتمل على المد من العنوان "(٢).

وقال الأزميري: " ويحتمل وجه آخر، وهو فتح ﴿ ٱهْتَدَىٰ ﴾ مع السكت بين السورتين، وإمالة (الناس) لابن فرح عن الدوري من الكامل "(٣).

وتعقبه الشيخ المتولي على هذه الاحتمالات باحتمالات أخرى:

فقال: " لا وجه لهذا الاقتصار، فكما يحتمل السكت كذلك يُحتمل

(١) الروض، ص: ٢٣١.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٣٤.

(٣) البدائع، مخطوط ١/ ١٤١.

الوصل، وكما يحتمل ذلك للدوري كذلك يحتمل للسوسي "[١].

وهذا الشيخ الأزميري يُفرّع المسألة على غلبة الظن، بعد أن رأى ترك هذ الوجه من قراءته على شيوخه فيقول: " والثالث، إظهار ﴿أَنۢبَتَتۡ﴾ مع القصر، وعدم الغنة، يحتمل لابن عبدان عن الحلواني من القاصد[٢] على ما أخذنا به، والأولى ترك هذا الوجه .... فيحتمل احتمالاً قوياً إن كان مذهب صاحب القاصد المد فقط "[٣].

وقال في تفريع آخر: " ومذهبه[٤] في الهمز المفرد غير معلوم، وأظنه الإبدال "[٥].

وقال في تفريع آخر: " ومذهبه[٦] في المدات مجهول عندنا وأظنه ..... القصر "[٧].

وقال الشيخ المنصوري: " قوله تعالى ﴿فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧﴾ للأزرق يحتمل تخصيص وجه الغنة بترقيق الراء "[٨].

---

(١) الروض، ص: ٤٨٢.

(٢) لأبي القاسم عبدالرحمن بن الحسن بن سعيد الخزرجي القرطبي.

(٣) البدائع، مخطوط ١/ ١٤٧.

(٤) أي – ابن بليمة –.

(٥) البدائع، ١/ ٢٠٦.

(٦) أي – صاحب الإرشاد –.

(٧) البدائع، ١/ ٦٧.

(٨) تحرير الطرق ص: ٦٦.

الثالث عشر: الاقتصار في بعض التفريعات على ظاهر النشر:

ولا شك أن هذا يختلف من محرر، وآخر مما يسبب بعد ذلك الاختلاف بينهم، وبين أتباعهم، فنجد الشيخ الأزميري يأخذ بالسكت بين السورتين لخلف العاشر من روايته على ظاهر النشر(١)، فيقول: " ولكن أخذناه لإدريس أيضًا اعتمادًا على ابن الجزري "(٢) بينما نجد الشيخ المتولي بعده بأكثر من مائتي عام يمنع هذا الوجه لإدريس ويقول:

وعــن خلــف يخــتص إســحاقهم بوجه سكتك بين السورتين فحصلا"(٣)

قلت: فكم وكم من طالب علمٍ قرأ هذه الأوجه حتى جاء زمان الشيخ المتولي، ومنع منها، وبينهما عشرات السنين.

الرابع عشر: الاعتماد في بعض المسائل على تحريرات من سبق:

كقول المتولي: " ففي قوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾... الإظهار مع القصر، وعدم الغنة لابن عبدان من القاصد(٤) على ما أخذ به الأزميري "(٥).

وقوله:" ويختص الإدغام لرويس بصلة (الهاء ...) على ما في الأزميري، ولم أجده في النشر صرح بمذهب الهذلي، ولعل الأزميري اطلع على نصٍ "(٦).

---

(١) ١/ ٢٥٩.

(٢) البدائع ١/ ١١.

(٣) الروض ص: ١٧٦.

(٤) الروض: ٣٤٧.

(٥) الروض: ٥٨٢.

(٦) الروض: ٥٨٢.

فلا شك أن الاعتماد على تحريرات علماء آخرين، والتسليم بها فيه ما فيه من علم التحريرات يحتاج لوقفات، ولعل فقد كتب أصول النشر هو السبب في ذلك، ولا سيما إن كان المعتمد عليه قام على أساس خاطئ.

المطلب الثاني: مدى تطبيق التحريرات

ومن الأمور التي ينبغي أن نكشف عنها أيضاً عن حقيقة علم التحريرات، هو واقع: التحريرات اليوم عندما يريد الطالب أن يختم بالقراءات العشر على ضوء هذه التحريرات.

وكذلك حقيقة تطبيق هذه التحريرات على الأصل الممهد في سبب نزول القراءات.

فأما ما يتعلق بالمسألة الأولى، فقد تبين لي ومن خلال قراءتي على مشايخي من طريق طيبة النشر في القراءات العشر أن واقع هذه التحريرات بكل ما ألفت فيه من كتب ومجلدات ضخام والتي للأسف بعثت على التوقف لدى كثير من طلبة العلم عن الإقبال عليها بقراءة ختمة بطريق الجمع لما يرون من كثرة الأوجه، والمحاذير عليها فتبين لي أن الجزء المطبق منها، والذي يقع للطلاب عند عرضهم على الشيوخ هو أقل بكثير مما يتصوره الطالب عند نظره في تلك المجلدات، والمنظومات، وذلك أن هذه التحريرات عندما صنفت لم تأخذ جانب الجمع بالقراءات العشر في عين الاعتبار، وإنما كان الهدف منها بيان ما لكل راوٍ من الأوجه، وما يجوز، وما لا يجوز له، أي هي أقرب للقراءة بالإفراد لكل راوٍ منها للجمع، أضف لذلك الأصل كثرة ما احتوته كتب التحريرات، مما لا يحتاجه القارئ بطريقة الجمع البتة، مما زاد العبء على الطالب كأن يقع تحرير لا يستطيع معه الطالب الجمع، لأن بين الكلمة المحررة ومتعلقها ما يضيق به نفس الطالب لطول الفصل[1]، أو أن يقرأ آيتين .....

(١) انظر فريد الدهر ٢/ ٥٦٩ ، ٣/ ١٥٦.

متتاليتين[١] أو ثلاثة، وأحياناً تصل إلى ست آيات[٢]، والأعجب من ذلك أن يقرأ الطالب ثمانية عشر آية[٣] حتى يحقق التحرير، ومتعلقه، وكل ذلك لا يقع عند الجمع، وبالتالي لا داعي للتحرير لذلك الراوي على الجمع لانفصال الكلمة المحررة، ومتعلقها، ومما لا يحتاجه الطالب كذلك كثرة التحريرات على تعمد الوقف لبيان أوجه التحرير، وقد يكون ذلك الوقف مخالف للسنة أحياناً[٤]، بل يزداد الأمر عجباً للتحريرات عندما يقول المحررون القراءة بنية الوقف[٥]، وغير ذلك كثير لمن تتبع التحريرات وعليه فإن هذه التحريرات يجب أن لا يعطى الطالب منها لأول وهله إلا القدر الذي يحتاجه منها، وهي إن جمعت وأخرجت لكانت كتب التحريرات أقل حجماً، وأقرب لفظاً، إذ القدر المطبق منها لا يتجاوز الثلاثين في المائة من حجم تلك الكتب.

الاعتبار الثاني:

إن معرفة أي رأي، أو أي موقف من علم من العلوم لابد أن يستند على أسس لها اعتبارها في ذلك العلم حتى يكون انطلاق الحكم موافقاً لتلك الأسس المعتبرة، وتكون قوتها، أو ضعفها من قوة أو ضعف تلك المقومات التي صدر عنها ذلك الحكم، وعلى هذا يأتي أيضاً موقفنا من هذه التحريرات

(١) انظر فريد الدهر ٣/ ٣٧، ١/ ١٣٨.

(٢) انظر فريد الدهر ٤/ ٢٣١.

(٣) انظر فريد الدهر ٤/ ٢٢٣.

(٤) ٣/ ٤٦.

(٥) فريد الدهر ١/٣٦٨ ، ٢/ ١٣ ، ٤٦٨.

بين التشبُّث بها أو تركها، أو التوسُّط في المسألة، فأساس نزول هذه القراءات كما هو معلوم التهوين، والتخفيف، والرفق بهذه الأمة في قراءتها كتاب ربها؛ لأنها أمة أمية طبعت، وجبلت على لغاتها من الألفاظ المتباينة فيما بينها في الألفاظ، أو المعاني أو غير ذلك ففي صحيح مسلم[1] عن أُبي بن كعب رضي الله عنه: " أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار، فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: "إنَّ الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنَّ أمتي لا تطيق ذلك ثم أتاه الثانية، فقال: إنَّ الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنَّ أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنَّ أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه، فقد أصابوا"[2].

فبيَّن هذا الحديث الشريف شفقة النبي صلى الله عليه وسلم ورحمته بأمته، وكيف راجع ربه في كل مرة يأتيه جبريل عليه السلام، فيطلب التهوين منه عليهم ويقول: " أسأل الله معافاته ومغفرته وإنَّ أمتي لا تطيق" حتى أذن الله له وأعطاه مسألته، ورضي صلى الله عليه وسلَّم بتلك السعة عليهم في أمور دينهم ودنياهم، وكل ذلك لعلمه صلى الله عليه وسلم بأنَّ حمل تلك القبائل على لغة قريش، وتحويلهم عن ألسنتهم التي اعتادوا، ونشأوا عليها، أمرٌ شاق، وتكليف

(١) الإمام الكبير الحافظ، مسلم بن الحجاج القشيري، مات سنة ٢٦١هـ، السير ٥٧٩/١٢.

(٢) باب صلاة المسافرين ١٩٠٣.

ما لا يُطاق، فصلى الله عليه وسلَّم صلاةً، وسلاماً دائمين إلى يوم الدين، ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

فالقرشي يقول: "نَستعين" بفتح النون، وعند غيرهم من القبائل بكسر النون، ومنهم من يقول: " عنَّ زيداً " يريد " أنَّ زيداً " وكذلك عند القبائل الأخرى، وبنو الحارث يقولون: " إنَّ هذان " وغيرهم يقول: " إنَّ هذين ".

وتميم تقول: " سمعت عن فلاناً " يريدون " أنَّ فلاناً " وهي لغة باقي القبائل.

وأسد تقول: " عليش " يريدون " عليك "[(١)].

فلو حملهم رسول الله صلى الله عليه وسلَّم على لغة واحدة، ولهجة واحدة، وهي لغة قريش في قراءة القرآن، وأن يزول كل فريق منهم عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً، وناشئاً، وكهلاً؛ لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة، ولكن أراد صلوات ربي عليه، وسلامه ورحمته، ولطفه بهم، وأن يجعل لهم متسعاً في ذلك.

قال أبو شامة: " ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها؛ لمشقة ذلك عليهم؛ لأنَّ العربي إذا فارق لغته التي طبع عليها يدخل عليه الحمية من ذلك فتأخذه العزة، فجعلهم يقرؤونه على عاداتهم، وطباعهم، ولغاتهم منّاً منه عزَّ وجلَّ لئلا يكلفهم ما يشق عليهم فيتباعدوا عن الإذعان "[(٢)].

قلت: وبعد هذا العرض لبيان الأساس الذي جاءت الرخصة من أجله

(١) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس ٢٥-٢٧.

(٢) المرشد الوجيز ص: ٩٥.

بنزول القراءات نقابل ذلك الأساس بعمل المحررين، من إعمال فكر، وكثرة اختلافهم من زيادة ونقص، وأخذ، ورد، واستدراك الآخر على الأول، ونقض أوجه، وزيادة أخرى، وأخذ بالظن، والاحتمالات ونقابله بزمن نزول القراءات.

نجد أنَّ هذه التحريرات من نظم، ونثر تعارض ذلك الأساس، والأصل الذي من أجله أنُزلت القراءات، فكيف يقول القائل بأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلَّم قرأ بهذه التحريرات(١)، فهل يُعقل أن النبي صلى الله عليه وسلَّم يراجع ربه في التخفيف عليهم بأن تقرأ كل قبيلة بلسانها، ثم يقول للقبائل التي جبلت على الإدغام، ولا يطوع لسانها إلا به إذا أدغمتم تجب عليكم بعض الأحكام تفعلونها حتى تقرؤوا كتاب ربكم، فلا تحققوا همزاً، أو أن يقول صلوات ربي وسلامه عليه للقبائل التي جبلت على السكت عليكم تركه، إذا وافقت كلمة (شيء) ممدودة، على «أل» وأخواتها، أو أن يقول صلى الله عليه وسلَّم للقبائل التي تغن اللام والراء وغيرها – اقرأوا بلهجتكم بإظهار الغنة عند ملاقاة اللام، والراء، ولكن تنبهوا إذا جاء لفظ (بارئكم) فعليكم ترك لغتكم، ولهجتكم، وأن تتركوا تلك الغنة فأنتم بالخيار فعلى إتمام حركة (بارئكم) وجب عليكم تغير لهجتكم إلى لغة جديدة، وهي ترك الغنة، وأن تتكلفوا النطق بغير غنة، أو أن تنتقلوا إلى لغات جديدة وهي إسكان (بارئكم) أو اختلاس حركتها حتى يجوز لكم أن تنطقوا بالغنة وقس على هذه مئات الأوجه.

قلت: فهذا والله محال أن يقع من رسول صلى الله عليه وسلم فهذا عسر لا يسر على تلك القبائل، ولما كان لمراجعة النبي صلى الله عليه وسلم لربه

(١) ذكره محقق كتاب الروض عن الشيخ عبد الرزاق ، ص ٣٠.

كبير فائدة ولعسر على تلك القبائل إجابة قصد النبي صلى الله عليه وسلم. والله أعلم.

وعلى هذا نقول إنَّ هذه التحريرات، وكما ذكرنا في مقدمة البحث إنما كانت نشأتها متأخرة حسب ما بيَّنا من الوقائع والدلائل وإنما كان استمدادها من اختلاف الرواة في الأخذ عن الأئمة العشرة، فتبع المحررون تلك الطرق، وحرروا ما لكل راوٍ حتى خرجت تلك الكتب، وهذا لا ينطبق على زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده، وحتى زمن الاختيار، ولو أننا أخذنا باختيار كل إمام وما قرأ مدة حياته وما لزمه من الحروف حتى صار عَلَماً على ذلك الاختيار، ولم نعتبر أخذ الرواة وما اختلفوا فيه عنهم في الحروف لسقطت مادة التحرير وكتبها ونظمها، ولقرأنا باختيار الإمام كاملاً كما اختاره هو لنفسه، قبل أن يتفرق ذلك الاختيار على مئات الرواة بعده فهذا يهمز وهذا يحقق، وهذا يدغم لذا فإن قول الشيخ عبدالرزاق: " وهذه التحريرات قرأنا بها، وهي ثابتة عن من قبلنا، وهي صحيحة مستفاضة.

تلقتها الأمة بالقبول، والقطع حاصل بها، إلا من استصعبها، وحاربها ليهرب منها "[1] ليس فيه أي قيمة عليمه، فإن كانت القراءات هي المستفاضة منهم وأما أن تكون التحريرات استفاضت وتلقتها الأمة بالقبول فهذا غير صحيح فالأمة لا تعرف التحريرات التي بين أيدينا اليوم إلا من اشتغل بها وهم قلة في هذا الفن.

وبالله التوفيق.

(١) تدريب الطلبة، ص: ٤٣.

الخاتمة:

(نسأل الله حُسنها)

١- إنَّ عِلم التحريرات ينقسم إلى قسمين أصل: يحتاجه كل طالب عِلم، وشيخ يريد أن يقرئ تلاميذه، وهو الأساس الذي من أجله خرجت التحريرات، وهو المتعلق بالرواية والذي يجب الأخذ به والعمل به كما مر معنا في أول البحث

والقسم الثاني: وهو ما دخله الاجتهاد من شيوخ التحريرات وأدى إلى اضطراب المحررين، وهو ما قدمناه في البحث فيما سبق، وبني عليها عِلم التحريرات مما أدى إلى كثرة تلك التحريرات وضخامتها، وأدت في نفس الوقت إلى الاضطراب والاختلاف بين شيوخ التحريرات.

وهذا القسم لا يحتاجه طالب العلم؛ لأنّه مبني على إعمال فكر المحررين، وقياسهم، وغير ذلك مما قدمناه من تفريعات.

٢- إنَّ التحريرات على طيبة النشر في القراءات العشر، كانت نشأتها متأخرة، وليس كما يعتقده بعض الباحثين، ومشايخ الإقراء، بأنها كانت منذ نزول القرآن، أو في القرن الرابع، كما زعموا.

٣- إنَّ كتب التحريرات، ومنظوماتها قائمة على كتب ابن الجزري، وطرقه تمحيصاً، وتدقيقاً ، مما يدل على أنَّ هذا العِلم متأخر حادث، وأنه بدون كتاب النشر، وطيبة النشر، وبقية كتب ابن الجزري، لا وجود لهذا العِلم أساساً.

٤- إنَّ نشأة هذا العِلم القائمة على كتب ابن الجزري كانت في الأساس عبارة

عن تأملات وملاحظات على نصوص ابن الجزري في كتبه من بعض مشايخ الإقراء، وانتقلت هذه الملاحظات لعلماء آخرين وتنامت، وتسامع شيوخ الإقراء بها، وخاض كل واحد حسب إستطاعته حتى ظهر ما يُسمَّى بعِلم التحريرات.

٥- إنَّ هذه التحريرات، وبهذه الصفة، والهيئة التي هي عليها اليوم تخالف وتضاد الأصل، والقصد الذي من أجله أُنزلت القراءات.

٦- إنَّ هذه التحريرات لم تراع طريقة الجمع المعروفة اليوم، مما تسبب في عزوف الكثير من طلبة العِلم على الإقبال على مشايخ الإقراء ظناً منهم أن هذ المؤلفات الضخمة، والمنظومات، لابد من تطبيقها، وهذا غير صحيح، فإن القدر المطبق منها هو أقل بكثير مما يتصوره الطالب لتطبيقه مما لا يتجاوز الثلاثين في المائة منها.

٧- إن الأصل في منشأ هذه التحريرات اختلاف الرواة عن الإمام الواحد، بحيث لو اقُتصر على رواية الإمام بكل ما أخذ وقرأ، واختار دون النظر للرواة، واختلافهم، لما خرج علم التحريرات.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، مصحف المدينة النبوية، مجمَّع الملك فهد.
- إتحاف البررة عما سكت عنه نشر العشرة، للشيخ الأزميري، تحقيق خالد حسن، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ.
- إتحاف فضلاء البشر، للشيخ البنا، تحقيق: شعبان إسماعيل، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ.
- اختلاف وجوه طرق النشر، د. بشر دعبس، دار الصحابة، القاهرة ، ط١، ١٤٣٠هـ.
- إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، للشيخ علي المنصوري، تحقيق جمال شرف، دار الصحابة، ط١.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين.
- الإمام المتولي، للدكتور الدوسري، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ.
- إمتاع الفضلاء، بتراجم القراء، للبرماوي، ط٢، ١٤٢٨هـ، دار الزمان.
- الائتلاف في وجوه الاختلاف، ليوسف زاده، أولاد الشيخ، ط١، جمهورية مصر العربية.
- إيضاح الرموز، للقباقبي، تحقيق د. أحمد شكري، دار عمار، ١٤٢٤هـ.
- بدائع البرهان، للشيخ الأزميري، مخطوط.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للنشار، عالم الكتب، ط١، ١٤٢١هـ.
- التحارير المنتخبة، للشيخ العبيدي، تحقيق: خالد حسن، مكتبة عباد

الرحمن، القاهرة، ط١.

- تحبير التيسير، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.
- تحرير الطرق، والروايات، للشيخ علي سليمان المنصوري، تحقيق خالد حسن، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١.
- تحريرات الطيبة، جمال الدين شرف، دار الصحابة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ.
- التحريرات على الشاطبية بين القراءة والمنع، د/ سامي عبدالشكور، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣٣هـ.
- تدريب الطلبة على تحريرات الطيبة، للشيخ عبدالرزاق بن موسى، الكويت، ط١، ١٤٢٨هـ.
- تقريب النشر، للإمام ابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ.
- التلخيص، لأبي معشر، الطبري، تحقيق: محمد موسى، الجماعة الخيرية بجدة.
- التيسير، لابي عمرو الداني، دار الكتب، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.
- جامع البيان، لابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت.
- جامع الخيرات في تجويد، وتحرير أوجه القراءات، للشيخ السمنودي، وزارة الأوقاف بالكويت، ط١، ١٤٢٨هـ.
- حرز الأماني ووجه التهاني، للإمام القاسم بن فيره الشاطبي، دار الهدى، المدينة المنوَّرة، ط٣، ١٤١٧هـ.

- حل المشكلات، للخليجي، مخطوط، مكتبة الإسكندرية برقم ٢٠.
- دقائق التحريرات، للشيخ محمد أبو الخير، دار الصحابة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ.
- رواية ورش، وتحريراتها، جمال الدين شريف، دار الصحابه، ط١، ١٤٢٥هـ.
- الروض النضير، للشيخ محمد المتولي، تحقيق: خالد حسن، دار الصحابة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- روض الهدى، مخطوط.
- زبدة العرفان في وجوه القرآن، للبالوي، مكتبة أولاد الشيخ، ط١، جمهورية مصر العربية.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق الغمروي، ط١، ١٤١٧هـ.
- شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، للشيخ عبدالفتاح، مكتبة تاج، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م.
- شرح تنقيح فتح الكريم، لشيخ شيخنا الشيخ الزيات، ط١، ١٤١٨هـ.
- شرح طيبة النشر، لابن الناظم، ضبط: أنس مهرة، دار الكتب، لبنان، ط١، ١٤١هـ.
- شرح مقرب التحرير، للشيخ الخليجي، مخطوط.
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق أحمد حسن، دار الكتب العلمية.
- صحيح مسلم، بشرح الإمام النووي، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة.
- طيبة النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري، ضبط محمد

عبدالفتاح، مكتبة الهدى، المدينة المنوَّرة، ط٤، ١٤٢٧هـ.

- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر الأندلسي، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الهمذاني، تحقيق د. أشرف طلعت، ط ١٤١٤ الجماعة الخيرية بجدة.
- غاية النهاية، لابن الجزري، دار الكتب العلمية.
- غاية النهايه، لابن الجزري، ج، برجستراسر، دار الكتب العلمية.
- غيث الرحمن على هبة المنان، للشيخ أحمد الإبياري، تحقيق جمال شرف، دار الصحابة، ط١، ١٤٢٥هـ.
- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي الصفاقسي، دار الكتب، ط١، ١٤١٩هـ.
- الفتح الرحماني، للجمزوري، تحقيق: شريف العدوي: دار الكتب.
- فتح العلي الرحمن في شرح هبة المنان، للشيخ الطباخ، مخطوط.
- فتح المعطي، وغنية المقري، للشيخ المتولي، تصحيح السادات السيد منصور، دار المكتبة الأزهرية، ٢٠٠٤م.
- فريدة الدهر، جمع الشيخ محمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- القراء الكبار للإمام الذهبي دار بيروت.
- القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، للشيخ محمد الضباع، المكتبة الأزهرية، ط١، ١٤١٩هـ.

- كتاب السبعة، لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- كتاب فتح القدير، للشيخ عامر عثمان، مطبعة التمرني بالقاهرة.
- الكفاية في القراءات العشر، للقلانسي، تحقيق: جمال شرف، دار الصحابة، ط١.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر.
- اللهجات العربية في القراءات، للدكتور الراجحي، مكتبة العارف، الرياض.
- مرشد الأعزة إلى شرح رسالة حمزة، تحقيق الشيخ عبدالفتاح القاضي، مكتبة تاج، القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ.
- المرشد الوجيز، لأبي شامة، تحقيق طيار قولاج، دار صادر، بيروت.
- المصباح الزاهر للمبارك الشهرزوري، تحقيق عثمان غزال دار الحديث، القاهرة.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد كيلاني، دار المعرفة.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ ابن الجزري، دار الكتب، بيروت، لبنان.

فهرس الموضوعات

المقدمة ١٣

المبحث الأول: التعريف بعلم التحريرات ١٥

المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للتحريرات. ١٥

المطلب الثاني: نشأة علم التحريرات، ومباحثه، وأهدافه ١٧

المبحث الثاني: حقيقة عِلم التحريرات؛ وفيه مطلبان: ٢٣

المطلب الأول: أقسام التحريرات، من حيث الرواية والاجتهاد ٢٣

أولاً : اختلاف أفهام المحررين لنصوص ابن الجزري في كتبه: ٣٠

ثانياً: عدم اعتبار أصحاب التحريرات أقسام أصول النشر كما أراد ابن الجزري: ٣٢

ثالثاً: الأخذ بكل ما صح من طرق النشر وإن لم يذكره ابن الجزري فيه. ٣٣

رابعاً: مخالفة النشر لبعض أصوله: ٣٥

خامساً: الأخذ ببعض الأوجه الخارجة عن طرق النشر: ٣٩

سادساً: الأخذ بما لم يسنده ابن الجزري في النشر: ٣٩

سابعاً: الأخذ بما سكت عنه النشر: ٤٠

ثامناً: عدم اعتبار اختيارات ابن الجزري في النشر: ٤٣

تاسعًا: فقد أحد كتب أصول النشر لدى المحررين: ٤٥

عاشرًا: السهو والغفلة عند تحرير المسائل: ٤٩

الحادي عشر: الغموض في بعض مسائل أصول النشر لدى المحررين: ٥٢

الثاني عشر: إيراد بعض الأوجه على سبيل الاحتمال وغلبة الظن: ٥٤

الثالث عشر: الاقتصار في بعض التفريعات على ظاهر النشر: ٥٦

الرابع عشر: الاعتماد في بعض المسائل على تحريرات من سبق: ٥٦

المطلب الثاني: مدى تطبيق التحريرات ٥٨

الخاتمة: ٦٤

فهرس المصادر والمراجع ٦٦

فهرس الموضوعات ٧١